HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

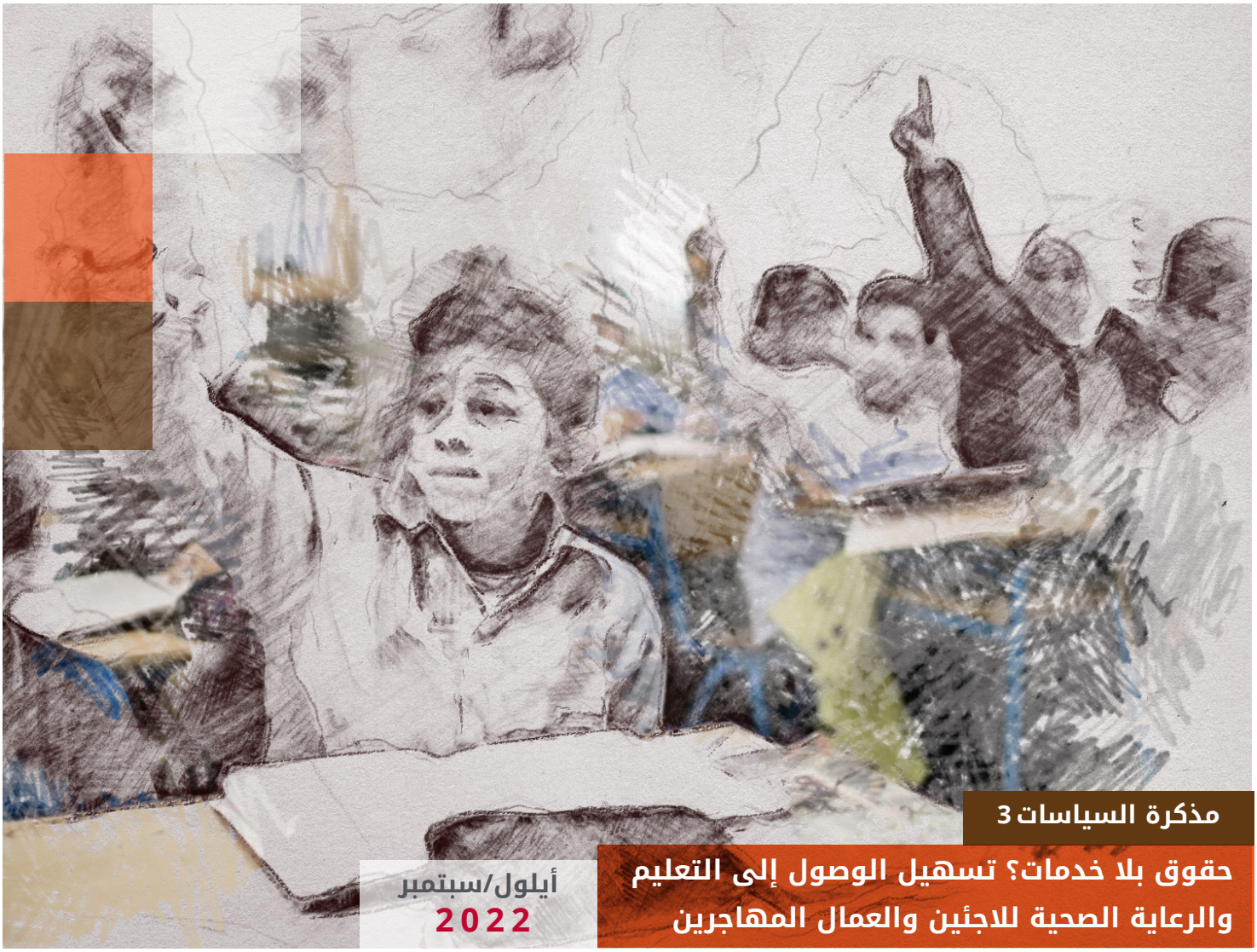

مذكرة السياسات 3

حقوق بلا خدمات؟ تسهيل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية للاجئين والعمال المهاجرين

أيلول/سبتمبر
2022

ملخص

يتعرض العمال المهاجرون واللاجئون لتحديات مماثلة من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية – لاسيما التعليم والرعاية الصحية- في البلد المستقبل/المضيف. لذلك، فإن فهم العقبات التي تواجههم والاستراتيجيات للتغلب عليها أمر ضروري لتأمين الحماية الاجتماعية وضمان المشاركة الفاعلة لغير المواطنين في النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية للمجتمع المضيف، وبالتالي التغلب على التهميش والحرمان. استناداً إلى أبحاث منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وخبرتها، وبالتشاور مع لجنة العمال المهاجرين[1] في الأردن، تطرح هذه المذكرة 4 توصيات لتعزيز الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

1- الاستثمار في **جمع البيانات النوعية من خلال البحوث الموجهة في الميدان** للتعرف على أوجه الضعف المحددة من خلال **توفير بيانات مصنّفة** تكشف عن الصعوبات المحددة التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون في مختلف قطاعات العمل، ووفقاً لوضعهم وظروفهم، مع إيلاء اهتمام خاص للجنس والسن والجنسية والظروف الصحية.

2- تعزيز **شبكة العمال المهاجرين واللاجئين** كجسور للتواصل والتبادل الفعالين مع مجتمعاتهم.

3- القيام **بحملات مناصرة مشتركة** مع المنظمات المحلية والدولية تخاطب 1) الهيئات المحلية لإزالة العقبات الأساسية أمام الوصول إلى الخدمات و(2) الجهات المعنية لتأمين التمويل الكافي لدعم تغطية الخدمات الأساسية من خلال المشاريع المستدامة على سبيل المثال و(3) التربويين والمجتمع المضيف لإتاحة المزيد من الشمول الاجتماعي في قطاع التعليم.

4-**إشراك وسائل الإعلام التقليدية والرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي** للمساهمة بالتعريف العادل للواقع الذي يعيشه اللاجئون والعمال المهاجرون.

1 تضم هذه اللجنة 30 ممثلاً وممثلة عن مجتمعات العمال اللاجئين والمهاجرين في الأردن وقد تم تشكيلها ودعمها من خلال مشروع «حقنا» الذي تنفذه المنظمة.

مقدمة

يشكل رفع الوعي بوضع المهاجرين واللاجئين في المنطقة وإحداث تغيير إيجابي في السياسة جزءاً أساسياً من رسالة منظمة النهضة العربية (أرض) تجاه هذه الفئات الأكثر تأثراً، إذ يُعد تقديم المساعدة القانونية للعمال المهاجرين واللاجئين وحمايتهم ضمن ركائز العمل الأساسية للمنظمة. استناداً إلى خبرة منظمة النهضة العربية (أرض) ومشاوراتها مع لجنة العمال المهاجرين، تطرح هذه المذكرة سلسلة من الأفكار التي يمكنها تحسين الواقع الذي يعيشه كل من اللاجئين والعمال المهاجرين في المنطقة العربية.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن مذكرة السياسات هذه:

1- تقدّم توصيات عملية لتسهيل وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

2- تقدم نبذة للوصول إلى فهم أفضل حول وضع العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن - والذين ساهمت إفاداتهم في إعداد هذه المذكرة - فيما يتعلق بوصولهم إلى الخدمات الأساسية، وأيضاً كخارطة طريق للشركاء الحاليين والمستقبليين في المنطقة ممن يرغبون في العمل معنا. وتساعد هذه المذكرة في الاستفادة من خبرتنا وإنجازاتنا ودروسنا المستفادة.

هل حقاً يتمتعون بالخدمات؟

التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون في الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية

عند النظر في مدى توفر الخدمات وإمكانية الوصول إليها مثل وصول العمال المهاجرين واللاجئين إلى التعليم والرعاية الصحية، يُقدم الأردن مثالاً على المشاكل الشائعة في المنطقة. صادق الأردن على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في التعليم والرعاية الصحية لكافة الأفراد في البلاد (بغض النظر عن جنسيتهم). لقد بذل الأردن على مر السنين، جنباً إلى جنب مع المؤسسات والمنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وكذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، جهوداً هامة لتعميم الوصول السهل إلى هذه الخدمات والتمتع بظروف معيشية لائقة في البلاد.

تؤثر الأوضاع المختلفة للعمال المهاجرين واللاجئين على الإطار القانوني الذي يمكن بموجبه لهذه الفئات الوصول إلى الخدمات: على سبيل المثال، يتعيّن على العاملين/العاملات في المنازل ممن يدخلون الأردن بعقود وتصاريح عمل، الحصول على تأمين طبي يضمن سهولة وصولهم إلى الرعاية الصحية. يمكن للاجئين بدلاً من ذلك الحصول على خدمات الصحة العامة كما هو منصوص عليه في الالتزامات الدولية الأردنية. ويُعد التعليم الحكومي مضموناً لكافة اللاجئين وأيضاً العمال المهاجرين الذين يمتلكون وثائق نظامية. ومع ذلك، فإن العقبات البيروقراطية المالية والاجتماعية والهيكلية تحول دون سهولة الوصول إلى هذه الخدمات لكلا الفئتين.

من بين التحديات التي تواجه وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى التعليم والرعاية الصحية، تتعلق الشكاوى الأكثر شيوعاً بما يلي:

- **الافتقار إلى الوثائق** – يتعيّن على اللاجئين، من أجل التسجيل في المدارس الحكومية أو الاستفادة من المساعدة الصحية في المستشفيات الحكومية، تقديم وثائق رسمية عن وضعهم؛ إما وثيقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو البطاقة التي توفرها وزارة الداخلية للاجئين السوريين فقط، وأي وثائق ثبوتية أخرى للاجئين غير السوريين. وفي كثير من الأحيان، ونظراً لأن العديد من اللاجئين قد لا يمتلكون وثائق نظامية وبعضهم غير مسجلين لدى المفوضية، يتم رفض تسجيل أبنائهم في المدارس أو قد يخافون حتى من محاولة تسجيلهم. وقد تم الإبلاغ أيضاً عن العديد من الحالات لأطفال غير موثّقين ليسوا ملتحقين بالمدرسة: بالرغم من عدم توفر بيانات واضحة، فإن وجود أطفال غير مسجلين لعمال مهاجرين ممن لا يحق لهم الحصول على تعليم رسمي، هو أمر شائع جداً بين مجتمع العمال الوافدين. وتبرز هذه المسألة أكثر عندما يحتاج اللاجئون الذين لا يحملون وثائق رسمية أو العمال المهاجرون غير النظاميين إلى مساعدة طبية: فقد يتجنبون طلب المساعدة في المرافق العامة خوفاً من الإبلاغ عنهم للشرطة.

- في حين أن التعليم والرعاية الصحية هما خدمات عامة والحكومة تغطي معظم نفقات الرعاية في القطاعات العامة، فلا يزال يتعين على المرضى تحمل بعض الرسوم. نظراً للوضع الاقتصادي الحرج الذي يواجهه العمال المهاجرون واللاجئون في كثير من الأحيان، فهم لا يستطيعون **تحمل الرسوم التي تظل مرتفعة جداً** بالنسبة لهم.

- في واقع الأمر، ينطبق الإطار التشريعي الذي يُنظم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية للأجانب أيضاً على العمال المهاجرين واللاجئين. هذا يعني أن: التعليم الابتدائي مثل السنة الأولى من رياض الأطفال لا يتم توفيره من قبل الحكومة، وبالتالي لا يمكن للاجئين والعمال المهاجرين الوصول إليه؛ كما يتعيّن على العمال المهاجرين، بصفتهم غير أردنيين، دفع رسوم تسجيل أطفالهم في المدارس الحكومية.

كما يتعيّن على اللاجئين تغطية مصاريف المدارس الحكومية بصفتهم غير أردنيين في حال لم تتمكن أي من وكالات الأمم المتحدة من تغطيتها، أو لم يتمكنوا من الحصول على إعفاء حكومي من دفع الرسوم من خلال الدعوة المشتركة من المنظمات غير الحكومية/الدولية ومنظمات الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، تُعد رسوم التعليم مرتفعة بالنسبة لغير الأردنيين حيث تبلغ نحو 40 ديناراً للطفل الواحد بدون الكتب والزي المدرسي، في حين تبلغ رسوم الصف الثاني عشر (التوجيهي) 80 ديناراً للطفل الواحد.

كما تُفرض رسوم أعلى للحصول على المساعدة الطبية: ففي حين أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات الدولية غالباً ما تتمكن من تغطية معظم النفقات لطالبي اللجوء واللاجئين المسجلين فقط، إلا أن أولئك غير المسجلين مطالبون بدفع الرسوم مثل الأجانب غير المؤمّن عليهم. ويواجه العمال المهاجرون التحديات ذاتها حتى عندما يكون لديهم تأمين؛ حيث أن التأمين إما لا يغطي جميع العلاجات أو على سبيل المثال لا يشمل أفراد الأسرة مما يحرمهم من الوصول إلى الرعاية الصحية.

- ترتبط بالنقطة السابقة **القيود الاقتصادية** التي تؤثر على الوصول إلى التعليم خاصة بالنسبة للاجئين لكن أيضاً للعمال المهاجرين الذين يعيشون في ظروف متردية. وثمة تقارير- مدعومة أيضاً بدراسات في القطاع- أن العديد من الأطفال يتركون المدرسة في مرحلة مبكرة لدعم أسرهم من خلال **العمل** أو من أجل **زواج الأطفال** (لاسيما الفتيات).

- **قصور البنى التحتية:** أشار العديد من العمال المهاجرين واللاجئين إلى غياب الهياكل الملائمة لضمان تجارب تعليمية قيّمة والحصول على علاجات صحية احترافية وناجحة. وكانت حالة **الاكتظاظ** في الصفوف والمستشفيات الشكوى الرئيسية فيما يتعلق بكلا خدمات التعليم والرعاية الصحية؛ إذ إن المدارس الحكومية غير مجهزة لاستيعاب صفوف أكثر واستقبال المزيد من الطلاب بحيث لجأت إلى العمل بنظام فترتين (الفترة

الصباحية والفترة المسائية) يتناوب فيهما الطلاب، الأمر الذي يزيد من تعقيد حضور الطلاب الذين يأتون، على سبيل المثال، من أماكن بعيدة في ساعات الصباح الباكر أو أولئك الذين يساعدون أهلهم في العمل في فترة ما بعد الظهر. علاوة على ذلك، فإن عدد الطلاب الكبير في كل صف- الذي يصل إلى 45 طالباً- يُثني الطلاب عن الذهاب إلى المدرسة ويُثني أولياء الأمور عن إصرارهم على تسجيل أطفالهم في التعليم الرسمي. وثمة شكاوى مماثلة فيما يتعلق بالهياكل الصحية: إذ إن المستشفيات غير قادرة على خدمة عدد كبير من المرضى، وقائمة الانتظار طويلة جداً، وغالباً ما تكون منشآت المستشفيات قديمة مما يثني الناس عن طلب الرعاية. علاوة على ذلك، فإن عدم توفر الترجمة المناسبة في المنشآت الطبية يشكل مصدر قلق كبير، الأمر الذي يحول دون قدرة العمال المهاجرين على التواصل مع الطبيب والموظفين ويجعل الوصول إلى الرعاية الصحية أصعب.

- مع الإشارة بصفة خاصة إلى الوصول إلى التعليم، فقد أُفيد أن **الضغوط الاجتماعية والصور النمطية** هي من بين الأسباب التي تمنع الأطفال اللاجئين من التمتع الكامل بحقهم في التعليم. فقد جرت الإشارة إلى أن حوادث التنمر وتهميش الأطفال بسبب وضعهم كلاجئين تؤثر على قرار الانسحاب من المدرسة أو عدم التسجيل والبحث بدلاً من ذلك عن فرص تعليم غير رسمي.

- أفاد عمال مهاجرون في مختلف القطاعات ولاسيما عمال/عاملات المنازل في بعض الأحيان بأنهم قد **مُنعوا قسراً من قبل صاحب العمل/الكفيل من طلب المساعدة الطبية** خوفاً من احتمال تحميلهم المسؤولية عن إصابات العمل أو- أكثر من ذلك- عن الإيذاء الجسدي والتحرش وأحياناً اغتصاب العاملين لديهم. ولا يزال هناك قصور في الإبلاغ عن البعد الحقيقي لهذه الظاهرة لكن من المسلّم به بين العمال المهاجرين أن هذا هو أحد أسباب انعدام الوصول إلى الرعاية الصحية بين الفئات الأكثر ضعفاً.

من الخبرة إلى الموارد المشتركة

دأبت منظمة النهضة العربية (أرض) على الدعوة إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين لأكثر من عقد. ويأتي على قائمة أولوياتها بناء شراكات محلية وإقليمية مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان للنهوض باستراتيجيات للتصدي للتحديات التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون في تحسين وصولهم إلى الخدمات والتمتع بظروف معيشية أفضل. استناداً إلى خبرتها ومشاوراتها مع العمال المهاجرين واللاجئين، توصي المنظمة بما يلي:

1- الاستثمار في **جمع البيانات النوعية من خلال البحوث الموجهة في الميدان** للتعرف على أوجه الضعف المحددة من خلال **توفير بيانات مصنّفة** تكشف عن الصعوبات المحددة التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون في مختلف قطاعات العمل، ووفقاً لوضعهم وظروفهم، مع إيلاء اهتمام خاص للجنس والسن والمجموعة العرقية والظروف الصحية.	يُعد التعاون مع العمال المهاجرين واللاجئين أمراً أساسياً لاستيعاب الواقع والحصول على فهم تام للعوامل القانونية، والهيكلية، والاجتماعية التي تحول دون التمتع الكامل بالحقوق والخدمات الأساسية. ويظل الاستثمار في البحوث التشاركية ذات المنحى العملي أولوية في هذا السياق لأنه يُسهل التعاون والعمل المشترك بين الباحثين والمعنيين وأفراد المجتمع، وهذا من شأنه أن يضمن جمع البيانات وبلورة التحليلات ذات الصلة بالسياقات الواقعية ويمكن أن يوجه صانعي السياسات بشكل أفضل في صياغة استراتيجيات الاستجابة الناجحة. بناء على النهج التشاركي في إجراء البحوث، يجب أن تعكس مجموعات التركيز والمقابلات وجمع البيانات مدى تعقيد السكان وتنوعهم، مما يعزز أهمية وصلة البحث حول الفئات المختلفة التي يتألف منها وبالنسبة لكل خدمة محددة يستحقها العمال المهاجرون واللاجئون.
2- تعزيز **شبكة العمال المهاجرين** لتعزيز نشر المعلومات عن الخدمات التي يستحقها اللاجئون والعمال المهاجرون وطرق الوصول إليها.	إن تعزيز شبكات العمال المهاجرين واللاجئين من شأنه المساعدة في نشر المعلومات عن الخدمات التي ينبغي أن تكون متاحة لهم. كما سيتيح لهم دورهم في المجتمع اكتساب معرفة ووصول أفضل إلى آليات التغلب على التحديات والقيود على المستويين القانوني والاجتماعي والتي تحول دون انتفاع اللاجئين والعمال المهاجرين بالكامل من نظام التعليم والصحة.
3- القيام **بحملات مناصرة مشتركة** مع المنظمات المحلية والدولية.	ينبغي أن تهدف الحملات إلى مخاطبة 1) الهيئات المحلية لإزالة العقبات الأساسية أمام الوصول إلى الخدمات و(2) الجهات المعنية لتأمين التمويل الكافي لدعم تغطية الخدمات الأساسية من خلال المشاريع المستدامة على سبيل المثال و(3) التربويين والمجتمع المضيف لإتاحة المزيد من الإدماج الاجتماعي في قطاع التعليم.
4- **إشراك وسائل الإعلام التقليدية والرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي** في التعريف العادل بالواقع الذي يعيشه اللاجئون والعمال المهاجرون.	يمكن تنفيذ هذا من خلال إطلاع الإعلاميين على محنة اللاجئين والعمال المهاجرين من أجل ضمان النشر الصحيح للمعلومات، والتعاون في تصميم البرامج والمساحات الإعلامية الرقمية التي تُمكّن العمال المهاجرين واللاجئين من مشاركة قصصهم وإسماع أصواتهم.

مشروع حقنا - المرحلة الثانية

في سياق مبادرة «حقنا» المشتركة، تعمل منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية (أرض) بالتعاون مع مؤسسة هينرش بُل -فلسطين والأردن على تعزيز الوسائل التي تضمن احترام حقوق العمال المهاجرين واللاجئين ورفع الوعي بسبل تعزيز ظروفهم المعيشية من أجل تعزيز التماسك والسلم المجتمعي.

إخلاء مسؤولية

تمّ إنتاج مذكرة السياسات هذه بدعم من مؤسّسة هينرش بُل - فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلّفين/ات، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسّسة هينرش بُل.